الاستقراء الناقص ومازق المعيارية في البحوث الأكاديمية

د/ إبراهيم بشار

1-تعريف الاستقراء أقسامه:

الاستقراء: هو تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامة) و يعني بذلك هو أن نتتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها، فنؤلف منه قاعدة عامة.

مثل: أن نستقرىء ونتتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلاً في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة ننتهي إلى النتيجة التالية: وهي: إن الفاعل في لغة العرب ((مرفوع))، فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامة هي (كل فاعل مرفوع.

و ينقسم الاستقراء إلى قسمين هما:

الاستقراء التام أو الاستقراء اليقيني: هو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. كأن نستقرىء كل الجمل الاسمية أو المشتقات في المدونة المدروسة استقراء كاملاً حتى ننتهي إلى نتيجة ما. ولكي يعمم الباحث نتيجة الاستقراء الكامل يجب أن تتوافر ثلاثة شروط هي:

- أ- يجب أن تكون نتيجة الاستقراء تم تكرار تقريرها في النصوص أو الملاحظات، أو في القواعد التي تتصل بتلك الظاهرة أو المشكلة المبحوثة.
- ب- التأكيد بأن نتيجة الاستقراء قد تم تأكيد مضمونها في مواضع كثيرة، بحيث يجب أن يكون المضمون صحيحا وغير مختل، كما يجب أن لا يتغير المضمون، ولا يظهر بنفس النتيجة التي ظهر فيها في مواضع ثانية سابقة.

- ج- الانتشار وهذا يعني أن ينتشر المعنى في المجالات التي تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة التي يتم دراستها، بشرط ألا يقتصر الانتشار على باب واحد من أبواب هذه المشكلة.

أما في حال كان الجزئيات التي تم استقراؤها في قضية واحدة أو مشكلة واحدة فإن مسألة انتظام الاستقراء وتعميمه وانتشاره وشموله قد لا يكون قطعيا، وذلك لأن نتيجة الاستقراء قد تكون ظنية وغير مقطوع بها.

الاستقراء الناقص الاستقراء غير اليقيني:

وهو تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه، أو هو انتقال الذهن من الحكم على الجزئيات إلى الحكم على الكليات، أي إن الباحث ينتقل فيه من الجزء إلى الكل.

ومن خلال هذا النوع من الاستقراء يقوم الباحث بدراسة جزء من مفردات الظاهرة، بحيث يتناول هذا الجزء من كافة جوانبه فيحدد طبيعته، ويقوم بوضع الأمثلة عليه، وبعد أن يصل إلى النتيجة يقوم بتعميمها على الكل، وعلى الرغم من شيوع استخدامه إلا أنه لا يقدم معلومات كافية.

ومن أمثلته ما قام به اللغويون القدامى عندما اختاروا ست قبائل تمثل وسط الجزيرة العربية، فتتبّعوا أحوال الكلم إلى أن أخرجوا قواعد النحو.

- ومن أهم سماته:

أن الاستدلال به معرّض للاختلال ولاحتمال سقوطه وذلك لأن الباحث لن يقوم باستقراء كافة الجزئيات، حيث أن الاستقراء الناقص لن يتيح للباحث المرور على كافة الجزئيات ليقوم بالتأكد من الأثر هو عينة في كافة الجزئيات.

- وينقسم الاستقراء الناقص إلى: الاستقراء المعلّل والاستقراء غير المعلّل.

فالاستقراء المعلل: هو ما يعمّم فيه الحكم على أساس من الإيمان بوجود علة الحكم في كل جزئياته.

وأمّا الاستقراء غير المعلل فهو الذي لا يعتمد في تعميم أحكامه على التعليل، كما هو الأمر في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية.

أهمية المنهج الاستقرائي:

للاستقراء أهمية كبيرة وعظيمة في مناهج البحوث العلمية، فعليه يتوقف تأليف القواعد العلمية العامة والتوصل إليها، فعالم الفيزياء لن يكون بقدرته التوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول الظاهرة الطبيعية التي يقوم بدراستها ما لم يقم بالتعرف على الظاهرة، ودراسة جزئياتها، ومن ثم معرفته بكافة تفاصيل هذه الظاهرة، لكي يتوصل إلى القواعد العامة التي تتعلق في هذه الظاهرة.

وعالم اللغة العربية أيضا لن يكون بمقدوره أن يعطينا قواعد عامة في اللغة العربية في حال لم يكن قادرا على استقراء المفردات والجمل في استعمالاتها اللغوية المختلفة، حيث قد يكون للكلمة أكثر من معنى، وتستخدم في أكثر من موضع وفي كل موضع تعبر عن معنى مغاير للموضع السابق.

وهكذا نرى بأن أهمية الاستقراء تكمن في تزويده لنا بالقواعد العامة والتي يمكننا أن نستخدمها في التطبيقات العلمية من خلال القياس، وذلك لكي نعرف أحكام الجزئيات.

ويعد المنهج الاستقرائي من أهم وأبرز المناهج الموجودة في البحث العلمي، ومن خلاله ينتقل الباحث من دراسة الجزء إلى دراسة الكل، ليكون بذلك عكس المنهج الاستنباطي. فمن خلال المنهج الاستقرائي يتم جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة .
كما يقوم الباحث من خلاله بتعميم الدراسة الخاصة التي قام بها على الدراسة العامة المتعلقة بالموضوع. ويتميز هذا المنهج بانتقال الباحث فيه من الجزء نحو الكل، أو من الخاص إلى العالم، حيث ينتقل الباحث في بحثه من الجزء إلى الكل أو من الخاص إلى العام، فيقوم الباحث في بداية الأمر بتعميم النتائج على الجزء وبعد أن يتأكد من صحتها يقوم بتعميمها على الكل.

كما نشير إلى أنّ المنهج الاستقرائي المنهج الذي يعاكس المنهج الاستدلالي، حيث أن المنهج الاستقرائي يقوم بإنتاج تعليمات واسعة من مجموعة محددة من الملاحظات، بينما الأمر يكون معاكسا بالنسبة للمنهج الاستدلالي أو الاستنباطي.

ومن خلال المنهج الاستقرائي يقوم الباحث بتحويل العديد من الملاحظات إلى قواعد عامة، بينما في المنهج الاستنباطي يكون الأمر معكوسا تماما حيث تتجزأ القاعدة الكيلة إلى مجموعة من الملاحظة، واجتماع هذه الملاحظات مرة أخرى سيؤدي إلى إعادة تشكيل القاعدة الكلية.

ولقد عبر واسرتيل سمولر عن العلاقة بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي فقال: في العلم يوجد هناك تفاعل يستمر بشكل دائم بين المنهج الاستقرائي والذي يستند إلى الملاحظات، وبين الاستدلال الاستنتاجي والذي يعتمد على أساس النظرية، ومن خلالهما نستطيع الاقتراب من الحقيقة.

وللمنهج الاستقرائي مكانة كبيرة لدى العلماء، ولدى المنهج العلمي، حيث أن العلماء يعتمدون عليه بشكل رئيسي من أجل أن يقوموا بتشكيل الفرضيات والنظريات، بينما يلجؤون إلى المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي من أجل أن يقوموا بتطبيق هذه النظريات والفرضيات، ويتأكدوا من صحتها، لكن على نظريات وحالات محددة فقط.

<u>ما هي خطوات المنهج الاستقرائي؟</u>

1- الملاحظات: تعد الملاحظة من أهم خطوات هذا المنهج، وهي عبارة عن بيانات يقوم الباحث بجمعها تحليلها وتصنيفها، و من ثم يلخصها لكي يساهم في إدراك المنهج الاستقرائي، والملاحظات نوعان:

أ- الملاحظة المقصودة: وفيها يقوم الباحث بتحديد نص أو معلومة يتوقع الباحث بأنها ستساعده في الوصول إلى وصف مناسب لمنهج البحث .

ب- الملاحظة البسيطة : هي الملاحظة التي تأتي في بال الملاحظة بشكل مفاجئ ودون تفكير مسبق، ويطلق على هذه الملاحظة اسم الاكتشاف .

2- الفرضيات: وهي الأفكار التي يقوم الباحث بطرحها وافترضها معتقدا أنها ستقوم بوضع تفسير مناسب للمنهج الاستقرائي، وفي العادة يقوم الباحث بوضع أكثر من فرضية لكي يقارن بينها ويختار من بينها الفرضية التي تناسب بحثه .

3- التجارب: وهي عبارة عن الاختبارات التي يقوم الباحث بإجرائها حتى يعرف مدى نسبة نجاح المنهج الذي يطبقه ضمن الإطار المخصص له .

إشكاليات المنهج الاستقرائي:

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات للمنهج الاستقرائي، وكانت هذه الإشكاليات منطقية فلسفية، نذكر منها:

أ- كيف يحق للباحث أن يعمم نتيجة بحثه على كافة أفراد المجتمع الذي يدرسه في حين أنه لم يقوم بدراسة إلا جزء محدد منهم.

ب- وبأي حق يعمم نتائج دراسته على الزمن المستقبل مع أنه قام بفحص الأفراد في الفترة الحالية أو في فترة سابقة؟.

ومن خلال دراستنا نقول إن الاستقراء الناقص يفضي إلى وقوع الباحثين في مأزق المعيارية، والمعيارية في أبسط تحديداتها أن نضع قواعد ومعايير مسبقة، ثمّ نحكم على أساسها بالتخطئة والتصويب بدل وصف الظاهرة اللغوية كما هي في الواقع.

وقد سجّلنا من خلال مناقشتنا لعديد رسائل الماستر والدكتوراه احتكام الباحثين للمنهج الوصفي ابتداء، لكن بعد معالجة متن بحوثهم نجدهم قد وقعوا في مأزق المعيارية، والسبب المهيمن هو الاستقراء الناقص وقياس التعميم.

ومن أبرز المظاهر التي رصدناها في هذا المجال نذكر:

- فكرة النماذج المختارة:

تنتشر هذه الفكرة في البحوث الأكاديمية بصورة مستفزة، حتى إن بعض الطلبة يتوهّمون أن البحث الذي لا يشتمل على كلمة نموذج أو أنموذج يعد بحثا أبتر. ولا ندري لماذا نذهب من العموم إلى الخصوص إذا كان هذا الخاص لا يعبّر عن العام ولا يغطي جزءا مهما منه؛

ومن أمثلة هذه البحوث: أن تجد العنوان البنيات الأسلوبية في الشعر الجزائري الحديث-قصيدة...للشاعر أنموذجا.

فكيف لشعر جزائري متنوع المشارب ومتعدد الامتدادات أن يختزل في قصيدة ما ! فهل ستختزل هذه القصيدة حوارا أدبيا وثقافيا بدأ من الأمير عبد القادر إلى عبد الله حمادي، ومن محمد العيد آل خليفة إلى بلقاسم خمار.

ومن المزالق التي يقع فيها بعض الباحثين كذلك فكرة النماذج المختارة من المدونة المدروسة، وبهذا يقع الباحث في المعيارية لأنه سيترصد الظاهرة المعيار بدل الوصف المحايد، فتكون دراسته أقرب إلى التمثيل والشرح عوض الوصف والتحليل، والأخطر من ذلك أن يتلافى الإحصاء ويبني نتائجه بناء على هذه الانتقاءات المحددة سلفا.

وفكرة النماذج المختارة قد تستقيم إذا تجلّى لنا رابط قوي بينها، وانبرى صاحب الدراسة يستقرئ حضور الظاهرة كما وكيفا بطريقة علمية، متتبّعا من خلالها مختلف الأنماط والأشكال، فتكون النتائج مؤسسة ومؤصّلة بناء على هذه النماذج المختارة.

- عدم التمييز بين مجالات الكتب المختارة: حيث قد يضع بعض الباحثين كتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز في خانة واحدة، أو تتم الموازنة بين معجم المقاييس الذي صنّف لإثبات نظرية الاشتقاق الكبير، ولسان العرب الذي رام جمع اللغة المتفرقة في معاجم السابقين.
- عدم مراعاة جوهر الظاهرة اللغوية: اختيار ظاهرة لا تكثر في الشعر عموما ثم يحكم على صاحبها بقلة استعمالها لغرض يلفقه تلفيقا مثل: الاستثناء المنقطع أو النعت السببي أو الالتفات أو الإحالة البعدية.
- الانتقائية وعدم القيام بجدول إحصائي ممّا يشكك في تواتر الظاهرة.
- التقليد الأعمى لخطط سابقة تختلف في الأهداف وفي المدونة (النص يفرض المنهج)، نلحظ ذلك في الدراسات الأسلوبية والنصية
- التعميم في العنوان ثم التخصيص في التطبيق: في التراث العربي ثم يختار كتابا أو ما شاكل ذلك.
- عدم الالتفات إلى عنصر بناء المنهج أو تركيب المنهج بين الإطار النظري والإطار التطبيقي

- التعامل مع نتائج الاستبانة بتعليقات جاهزة وأحكام موروثة قال المحتوى التعليمي كارثي ثم يأتيك بنص أو اثنين، قال إصلاحات الجيل الثاني خطأ لأنه تأثر بأحكام عاطفية سمعها وهكذا.
- عدم التفرقة بين البعد العلمي والبعد التعليمي في عرض المعلومات؛ حيث يكثر التكرار والتدرّج.

مراجع مساعدة:

- محمود فهمي زيدان: الاستقراء والمنهج العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- ماهر عبد القادر محمد، الاستقراء العلمي في الدراسات الغربية والعربية– دراسة ابستمولوجية منهجية التصورات والمفاهيم، دار المعرفة الجامعية، مصر.